Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (42), (Sapt, 2026)
ISSN: 3104-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) العدد 42 سبتمبر 2026
ردمد: 3104-6266

استخدام نسبتي السيولة والربحية في تقييم أداء المصارف التجارية الليبية، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة اجدابيا

فاطمة محمد أحمد

كلية الاقتصاد ، جامعة اجدابيا – ليبيا

Using Liquidity and Profitability Ratios to Evaluate the Performance of Libyan Commercial Banks: An Applied Study of Commercial Banks Operating in the City of Ajdabiya

Fatma Mohamed Ahmed

Faculty of Economics, University of Ajdabiya – Libya

fatma.mohamed@uoa.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2026/09/02 –تاريخ المراجعة:2026/09/08– تاريخ القبول: 2026/10/06– تاريخ للنشر: 12/ 11/ 2026

الملخص :-

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على النسب المالية المستخدمة في عملية تقييم أداء المصارف ومعرفة مدى اعتماد المصارف على هذه النسب لمعرفة نقاط الضعف في المصارف التجارية ومحاولة تلافيها وقد توصلت الدارسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1- أن عام (2016) أفضل أعوام من حيث السيولة وقدرة المصارف على سداد الالتزامات قصيرة الأجل من خلال تحليل النتائج.

2- أن استخدام نسبتي السيولة والربحية تبين نقاط الضعف ونقاط القوة في أداء المصارف فقد تمثلت هذه النقاط في انخفاض هذه النسب مما يعكس سوء الاستخدام الكفء والفعال للموارد المتاحة.

3- أن ربحية عام (2017) أفضل أعوام الدراسة وقد يرجع السبب لانخفاض المشروعات تحت التنفيذ التي أدت إلى زيادة الربحية (معدل العائد على الاستثمار) مما يعني أن القرار الاستثماري كان ناجحا.

الكلمات المفتاحية: السيولة – الربحية – المصارف التجارية – النسب المالية.

Summary : This study aimed to identify the financial ratios used in evaluating the performance of banks, and to determine the extent to which banks rely on these ratios to identify weaknesses in commercial banks and attempt to overcome them.
1- Based on the analysis of the results, the year 2016 was the best year in terms of liquidity and the banks, ability to meet short – term obligations**.**
2- The use of liquidity and profitability ratios reveals both the strengths and weaknesses in bank performance. These weaknesses were represented by a decline in these ratios, ref ecting inef cient and inef ective utilization of available resources**.**
3- Profitability in the year 2017 was the best among the study years. This may be attributed to a decrease in projects under execution, which led to an increase in profitability (Return on investment – R O l), indicating that the investment decision was successful**.**

1.1 المقدمة :-

تعد المصارف أحدي مؤسسات الخدمات المالية التي تعتمد أنشطتها حول الوساطة المالية, وهي مؤسسات يلتقي عندها عرض الأموال والطلب عليها, وتسعى المصارف دائما إلى تحقيق أعلى عائد ممكن وبالمقابل سوف يواجهها خطر عدم أمكانية سدد سحوبات المودعين المفاجئة التي يطلق عليها السيولة (سنان زهير محمد, 2007).

إن المتتبع لتقارير جهاز الرقابة وديوان المحاسبة في ليبيا يدرك حاجة مصرف ليبيا المركزي إلى اعتماد معايير قوية لتقييم أداء المصارف التجارية تساعد في متابعة أداء تلك المصارف, والتعرف على مدي تأثير متغيرات البيئة المالية والإدارية على الأداء المالي للمصارف التجارية, فالرقابة المصرفية هي أحدى أهم اختصاصات مصرف ليبيا المركزي, حيث تعمل على تحقيق مستهدفات الاستقرار في المؤسسات المصرفية خاصة, والقطاع المالي عامة, ويسعى مصرف ليبيا المركزي جاهدا من خلال دوره الإشرافي والرقابي علي المؤسسات المصرفية للتأكد من سلامة مركزاها المالية, ومراقبة كفاءة أدائها, والمحافظة على أموال المودعين وحقوق المساهمين والمتعاملين معها.

أن عملية تقييم الأداء في المصارف لها أهمية في متابعة العمل المصرفي ويعد استخدام نسب السيولة والربحية من الأدوات التي يمكن من خلالها تقييم أداء المصارف التجارية للوصول إلى أفضل طرق ممكنة للأداء لأن الأرقام المجردة في القوائم المالية لا تعكس بشكل واضح حقيقة المركز المالي (سوسن أحمد, سعيد, 2007).

2.1 مشكلة الدراسة :-

لاشك أن التقييم المستمر للمصارف التجارية وكافة المنشآت يحتاج في كل مراحلة الوقوف على الصحة المالية لمراكزها المالية الأمر الذي يستدعي ضرورة إجراء مثل هذه العمليات وعلية يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية :

1- هل تعتمد المصارف التجارية على نسب السيولة والربحية في تقييم أدائها ؟

2- هل نسب السيولة والربحية تعكس جودة وفاعلية تقييم أداء المصارف التجارية؟

3- هل تبين النسب المالية نقاط الضعف والنقاط القوة في المصارف التجارية؟

3.1 الدراسات السابقة :-

1- دراسة (قروش عيسى وآخرون,2021) بعنوان: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2015- 2019. هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على النسب المالية (نسب الربحية، السيولة، المخاطرة والكفاية)، من خلال دراسة حالة 50 بنوك تجارية جزائرية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل القوائم المالية هذه البنوك خلال الفترة 2015 – 2019. وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام النسب المالية كشف عن نقاط القوة والضعف البنوك محل الدراسة، كما ساهم في تقييم الأداء المالي بها، وقد أوضحت هذه النسب مستويات أداء مالي متفاوتة من بنك لآخر.

2- دراسة (مادي,2020) بعنوان: تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية دراسة مقارنة بين المصارف العامة والخاصة في مدينة بنغازي. نظراً لأهمية الأداء المالي للمصارف التجارية وفي ظل ندرة الدراسات حول هذا الموضوع في البيئة الليبية. فقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ومقارنة الأداء المالي للمصارف الليبية العامة والخاصة عن الفترة 2014 – 2018 مستخدمةً في ذلك نظام CAMELS لتقييم الأداء أستخدم أغراض الدراسة المنهج الوصفي وتم استقاء البيانات من القوائم المالية المنشورة للمصارف خلال الفترة محل الدراسة نتائج الدراسة توصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي للمصارف الخاصة أفضل بكثير منه في المصارف العامة الأمر الذي يتطلب من الجهات الرقابية دراسة المسببات واتخاذ القرارات الكفيلة بمعالجتها. وقد أبرزت الدراسة العديد من التوصيات لعل أهمها أن يقوم المصرف المركزي بتطوير وتبني نظام لتقييم أداء المصارف التجارية يمكنه من إحكام الرقابة عليها بصورة دورية مما يساعد في اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

3- دراسة (بوفرنة وآخرون,2018) بعنوان تقييم الأداء المصرفي: دراسة عملية عن المصارف التجارية الليبية. هدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية الليبية من خلال نموذج التقييم CAMEL، ولتحقيق هدف البحث تم

استخدام القوائم المالية للمصارف عينة البحث من سنة 2004 إلى سنة 2010 وقد تكونت عينة البحث من أربعة مصارف تجارية، وقد أظهرت النتائج أن المصارف التجارية الليبية هي مؤسسات ذات جودة عالية من خلال حصولها على متوسط درجة 1.5 وهي درجة أقل من 2 وفقا لمقياس CAMEL هذه النتائج تعني أن الأداء المصرفي في ليبيا كان جيدة خلال فترة الدراسة، بالرغم من تركيز هذه الدراسة فقط على المصارف التجارية الأربعة الأكبر في ليبيا وبالتبعية، وبالرغم من تشابه المصارف الليبية، إلا أن عملية تعميم النتائج على كل المصارف أمر غير جائز، والمزيد من الأبحاث في ليبيا يتعين إجراؤها لعزل الكثير من الفروقات الحجم والملكية بين المصارف الليبية.

4.1 أهداف الدراسة :-

1- معرفة مساهمة نسب الربحية والسيولة في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة اجدابيا.

2- معرفة مساهمة النسب المالية المستخدمة في عملية تقييم اداء المصارف التجارية بمدينة اجدابيا.

3- اقتراح معايير ومؤشرات يمكن أن تساهم في تقييم الأداء للمصارف التجارية بمدينة اجدابيا.

5.1 أهمية الدراسة :-

الأهمية العلمية:

تأتي من أهمية التحليل بواسطة نسب الربحية والسيولة التي تعد من أكثر الوسائل المستخدمة في تقييم الاداء المالي للمصرف، وذلك لكونه مؤشراً يعكس الاداء الكلي للمصارف من خلال المقارنة مع الفترات السابقة لمعرفة الوضع المالي خلال فترات الدراسة كونها مؤشر يعكس الأداء الكلي للمصارف. (جميل, واخرون, 2007)

الأهمية العملية:

- نظرا للثقل الذي تمثله المصارف وحساسية دورها الاقتصادي لما يساعد في دعم اتخاذ القرار للمستمر لخلق واستكشاف فرص استثمارية جديدة.
- أهمية نسب السيولة التي تعتبر مؤشر أو دليل على قوة المركز المالي للمصرف بالإضافة لنسب الربحية التي تعكس فاعلية أداء المصارف ككل.
- معرفة مدي مساهمة نسب الربحية والسيولة والاساليب المستخدمة وتأثيره على ربحية المصارف التجارية والعوامل التي تؤثر على نمو وتطوير ربحيتها مما يعود بالفائدة على المتعاملين والمهتمين باستمرارية أداء المصارف وسلامة النظام المصرفي في ليبيا.

6.1 فرضيات الدراسة :-

1- أن استخدام المصارف التجارية لنسب السيولة والربحية سوف يؤدي إلى اكتشاف نقاط الضعف والقوة في أداء هذه المصارف.

2- أن نسب السيولة والربحية تعكس الوضع المالي للمصارف وتقيم أدائه بشكل جيد وفعال.

7.1 منهجية الدراسة :-

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الاستنتاجي من خلال تحليل القوائم المالية لمصرف التجاري الوطني، ومصرف الوحدة، ومصرف الجمهورية، خلال الفترة الممتدة من 2016 – 2018.

8.1 محددة الدراسة :-

اقتصرت الدراسة على المصارف التجارية العاملة بمدينة اجدابيا.

9.1 مجتمع وعينة الدراسة :-

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة بمدينة اجدابيا وهي (مصرف التجاري الوطني، ومصرف الوحدة، ومصرف الجمهورية).

الاطار النظري :

تعريف الأداء المالي :

يتمثل في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة. (حجاج, 2014)

تعريف تقييم الأداء المالي :

تقييم الأداء المالي هو إصدار حكم على النتيجة المالية المتحصل عليها للمؤسسة خلال دورة مالية معينة باستخدام مقاييس معينة.

أهمية تقييم الأداء المالي :

1- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته والعمل على تحسين قدرة المؤسسة.

2- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمؤسسة.

3- المساهمة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.

4- المساعدة في فهم البيانات المالية. (بغالي, 2016)

خطوات تقييم الأداء المالي:

1- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

2- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

3- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي ومقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

4- وضع التوصيات الملائمة معتمدين في عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها. (بغالي, 2016)

مصادر معلومات تقييم الأداء المالي :

أولاً: المصادر الخارجية :

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات.

المعلومات العامة : تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

المعلومات القطاعية : فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، بعض المواقع على الانترنت...الخ. (بغالي, 2016)

ثانياً: المصادر الداخلية :

الميزانية : هي تصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة وهي جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول وجانبه الأيسر الخصوم التي تمتلكها المؤسسة بحيث تحافظ على تساوي الطرفين.

جدول حسابات النتائج : بأنه بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة).

جدول تدفقات الخزينة : تتخذ على ضوئها القرارات الهامة و الإستراتيجية كتغير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه.

الملاحق : وهي وثائق تحتوي على تفاصيل ضرورية ومعلومات مكملة لتلك الموجودة في الميزانية وجدول حسابات النتائج.

أهداف تقييم الأداء المالي :

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة، أو مكتب دراسات خاص، أو البنك الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراضه لزبونه مبلغ من المال، ولكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموما في ما يلي :-

1- الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة، مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.

2- اتخاذ القرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغير رأس المال.

3- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة، تحقق أكبر عائد بتكاليف أقل.

4- تبيان أهم نقاط القوة والضعف للمؤسسة، والتي تساعد المقيم على تقييم المؤسسة. (بغالي, 2016)

النسب المالية :-

يتم تقسيمها إلى خمس مجموعات هي :

1- نسب السيولة. **2**- نسب النشاط. **3** - نسب السوق. **4**- نسب المديونية.

5- نسب الربحية.

أولا: نسب السيولة :-

تهدف إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها.

ومن أهم نسب السيولة مايلي :

1- نسبة التداول. **2**- نسبة السيولة السريعة. **3**- صافي رأس المال العامل.

4- نسبة النقد. **5**- نسبة التغطية النقدية.

(مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات)www.mdrscenter.com

ثانيا: نسب النشاط :-

تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأصول كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات.

وأهم نسب النشاط مايلي :

1- معدل دوران الحسابات المدينة.

- متوسط فترة التحصيل

2- معدل دوران البضاعة. **3**- معدل دوران الموجودات الثابتة.

4- معدل دوران مجموع الأصول. **5**- معدل دوران الأصول المتداولة.

6- معدل دوران صافي رأس المال العامل. **7**- معدل دوران الحسابات الدائنة.

(مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات)www.mdrscenter.com

ثالثا: نسب السوق:

ومن أهم نسب هذه المجموعة:

1- العائد على السهم

معادلة حساب هذه النسبة :

العائد على السهم = الربح بعد الفوائد والضريبة وحقوق حملة الأسهم الممتازة / عدد الأسهم العادية القائمة في نهاية الفترة (مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات)www.mdrscenter.com

رابعا: نسب المديونية:

وتقيس نسب المديونية المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها.

ويمكن تناول نسب المديونية من منظورين:

الأول: ويركز على العلاقة النسبية بين الديون من جانب والموجودات وحقوق المالكين من جانب آخر، وتتم دراسة هذه العلاقات من خلال "نسب المديونية".

الثاني: ويركز على قدرة المؤسسة على خدمة دينها، ويتم تقييم هذه القدرة من خلال مجموعة "نسب التغطية". (مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات)www.mdrscenter.com

خامسا: نسب الربحية :

تقيس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق المالكين.

وتقسم نسب الربحية إلى قسمين رئيسيين هما:

1. مجموعة النسب المالية الناتجة عن نسب الربح إلى المبيعات.

وأهم هذه المجموعات:

- نسبة مجمل ربح العمليات = مجمل ربح العمليات / صافي المبيعات
- نسبة صافي ربح العمليات =

صافي ربح العمليات قبل الفائدة والضريبية والإيرادات والمصروفات الأخرى / المبيعات.

2- مجموعة النسب المالية الناتجة عن نسبة الأرباح إلى الاستثمارات.

وأهم النسب في هذه المجموعة:

- العائد على الموجودات = صافي ربح العمليات قبل الفائدة والإيرادات والمصروفات الأخرى والضريبة / مجموع الموجودات (أو معدل مجموع الموجودات).
- العائد على حقوق المساهمين = صافي الربح بعد الضريبة (بعد طرح حقوق حملة الأسهم الممتازة إن وجدت) / صافي حقوق المساهمين (أو معدل صافي حقوق المساهمين).

(مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات)www.mdrscenter.com

المصارف التجارية :

هو كل شركة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع في حسابات جارية تدفع عند الطلب, أو في حسابات لأجل, ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية ". (القانون رقم (1) لسنة 2005)

أهداف المصارف التجارية :

1- هدف الربحية : ربح المصرف هو الفائض الصافي بين إيرادته الكلية وتكاليفه الكلية, ويتم تعظيم الربح إذا حاول المصرف تعظيم إيرادته، أو من خلال تخفيض التكاليف.

2- هدف السيولة : يقصد بسيولة المصرف قدرته على مواجهة كل طلبات السحب من الأرصدة النقدية المودعة, حيث يهدف البنك من استعداده لتلبية طلبات عملائه من السحب إلى الاحتفاظ بدرجة ثقة عالية، فالثقة في البنك التجاري هي أساس وجوده, لذلك فإن محاولة التوفيق بين عاملي الربحية والسيولة تلزم البنك الاحتفاظ بجزء من موارده في صورة نقدية لمواجهة اعتبارات السيولة والجزء الباقي يوظفه في استثمارات مختلفة لإشباع عامل الربحية.

3- هدف سلامة المركز المالي للبنك : إن البنوك التجارية لا يمكنها استيعاب خسائر تزيد على رأس المال المملوك, فأي خسائر هنا تعود على أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك, لذلك تفضل البنوك التجارية التنويع في محفظتها المالية غير أن ذلك قد يهدد سلامة المركز المالي لها عندما تقوم بشراء أصول مالية شديدة التقلب في قيمتها، ولعل هذه هي الأسباب التي أدت إلى سيادة نظرية القروض التجارية لفترة طويلة، وبموجب هذه النظرية تقوم البنوك التجارية بالاستثمار في أدوات الدين قصيرة الأجل التي تنشأ عن عمليات تجارية حقيقية ولكن مع تطور ونمو السوق المالية أصبح من السهل تحويل الكثير من الأوراق المالية إلى نقود بسرعة وبدون خسارة في قيمتها. (شيحة، 1985)

وظائف للمصارف التجارية:

1- قبول الودائع.

2- منح الائتمان.

3- القيام بالخدمات نيابة عن العملاء.

4- بيع وشراء العملات الأجنبية.

5- خلق أدوات استثمار مالي.

6- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين.

7- البطاقة الائتمانية. (رمضان، 1997)

أولاً: الإطار النظري للدراسة التطبيقية :

فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الاستنتاجي وفي تحليل البيانات المتحصل عليها من القوائم المالية باستخدام نسبتي السيولة والربحية, باعتبارها أحدى الوسائل المستخدمة لتقييم الأداء المصرفي, وتأخذ هذه النسب في الاعتبار أربع عناصر رئيسية وهي (كفاءة رأس المال, وجودة الأصول, والربحية, والسيولة), حيث تم قياس كفاءة رأس المال باستخدام (نسبة الأصول الخطرة – نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول – نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض – نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع), أما جودة الأصول فقد تم استخدام (نسبة التصنيف المرجح – نسبة الأصول الخطرة إلى إجمالي الأصول), في حين أن الربحية تم قياسها باستخدام (العائد على متوسط الأصول – معدل العائد على الأصول – معدل العائد على حقوق الملكية), أما السيولة تم قياسها باستخدام (نسبة السيولة – نسية السيولة النقدية – نسبة الأصول السائلة إلى مجمل الأصول).

ثانياً: خطوات جمع البيانات :

فقد تم استخدام القوائم المالية للمصارف محل الدراسة, بالإضافة إلى متغيرات الدارسة (عناصر نسبتي السيولة والربحية) بغية الإلمام بها خدمة لإجراء التقييم المطلوب للدارسة من خلال احتساب قيم للنسب المعتمدة لدينا والمعتمدة في أغلب الدراسات حول هذا الموضوع حيث تم إجراء العديد من الخطوات التي تعد ضرورية قبل التقييم :

1- جمع البيانات الأولية والمتمثلة في القوائم المالية للمصارف محل الدارسة.

2- تحديد النسب المالية المستخدمة لكل عنصر من نسبتي السيولة والربحية شائعة.

3- احتساب قيم النسب واحتساب متوسطاتها.

4- اهتمت الدراسة بأعداد العديد من الجداول لقيم كل متغير من متغيرات الدراسة, ولكل مصرف على حدا.

5- تم إعداد جدول لكل متغيرات النموذج لكل مصرف مجتمعة.

6- إعداد جدول لكل عنصر من عناصر النموذج لكل المصارف مجتمعة.

7- إعداد جدول خاصة بالتقييم المركب لكل مصرف منفرد.

8- إعداد جداول للتقييم المركب والتجميعي لكل المصارف مجتمعة.

ثالثاً: متغيرات الدراسة :

في هذه الدراسة تم استخدام متغيرين من نسب الربحية لتقييم الأداء للمصارف التجارية، وقد تم احتساب وتحليل متغير الدراسة (الربحية) وهي كالآتي:

نسب الربحية :

التي يمكن أن تقيس قدرة المصرف على تحقيق الربح : أهمها :

1- معدل العائد على الأصول :

تقيس هذه النسبة مدي كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح.

وتقاس كالتالي : معدل العائد على الأصول $= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$

2- معدل العائد على حقوق الملكية :

وهو يعد من أهم نسب أو مؤشرات ربحية المصارف, لأنه يوضح كفاءة الإدارة في استغلال أموال حملة الأسهم وقدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال, ويعد ذلك المعدل المعيار الأكثر شمولا لقياس فعالية الإدارة لأنه يقيس ربحية الأصول وربحية هيكل رأس المال, فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على مدي قدرة المصرف على تحقيق أرباح أعلى على حقوق الملكية أو رأس المال والعكس صحيح. وتقاس بالمعادلة التالية :

وتقاس كالتالي : معدل العائد على حقوق الملكية $= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$

قياس السيولة لمصرف التجاري الوطني

1- نسبة السيولة $= \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الخصوم السائلة}}$

سنة 2016 $= \frac{41253540}{7946926257} = 36.75\%$

سنة 2017 $= \frac{40185352}{7977684490} = 35.55\%$

سنة 2018 $= \frac{40175301}{8005668190} = 37.82\%$

المتوسط $= \frac{37.82+35.55+36.75}{3} = 36.706$

2- نسبة الأصول السائلة إلى مجمل الأصول $= \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{مجمل الأصول}}$

سنة 2016 $= \frac{41253540}{7946926257} = 25.01\%$

سنة 2017 $= \frac{40185352}{7977684490} = 23.26\%$

سنة 2018 $= \frac{40175301}{8005668190} = 24.03\%$

المتوسط $= \frac{24.03+23.26+25.01}{3} = 24.1$

قياس الربحية لمصرف التجاري الوطني

1- معدل العائد على الأصول $= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$

سنة 2016 $= \frac{41253540}{6250536364} = 0.66\%$

سنة 2017 $= \frac{40185352}{5997813731} = 0.67\%$

سنة 2018 = $\frac{40175301}{6320783153}$ = 0.71%

المتوسط = $\frac{0.71+0.67+0.66}{3}$ = **0.68**

2- معدل العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$

سنة 2016 = $\frac{41253540}{7946926257}$ = 0.66%

سنة 2017 = $\frac{40185352}{7977684490}$ = 0.67%

سنة 2018 = $\frac{40175301}{8005668190}$ = 0.64%

المتوسط = $\frac{0.64+0.67+0.66}{3}$ = **1.689**

الجدول رقم (1) التقييم المركب لمصرف التجاري الوطني

المؤشرات	متوسط النسب	التقييم	التصنيف
السيولة	30.4	5	حرج
الربحية	7.45	1	قوى

من الجدول رقم (1) يتضح أن مصرف التجاري الوطني يعاني من ضعف في ناحية السيولة, وقوي من حيث الربحية, ومن الجدول يتضح أن متوسط درجة التصنيف الكلي للمصرف هي : التصنيف الكلي للمصرف 1+5=2/6=3, وهذا مؤشر يضعه في خانة أقل من الجيد وفق جميع مكونات نظام camels.

قياس السيولة لمصرف الجمهورية

1- نسبة السيولة = $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الخصوم السائلة}}$

سنة 2016 = 67.41%

سنة 2017 = 68.22%

سنة 2018 = 66.25%

المتوسط = $\frac{66.25+68.22+67.41}{3}$ = 67.293

2- نسبة الأصول السائلة إلى مجمل الأصول = $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{مجمل الأصول}}$

سنة 2016 = 40.88%

سنة 2017 = 35.21%

سنة 2018 = 35.23%

المتوسط = $\frac{35.23+35.21+40.88}{3}$ = 37.106

قياس الربحية لمصرف الجمهورية

1- معدل العائد على الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$

سنة 2016 = 0.42%

سنة 2017 = 0.44%

سنة 2018 = 0.41%

المتوسط = $\frac{0.41+0.44+0.42}{3}$ = 0.423

2- معدل العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$

سنة 2016 = 8.99%

سنة 2017 = 9.89%

سنة 2018 = 9.52%

المتوسط = $\frac{9.52+9.89+8.99}{3}$ = 9.466

الجدول رقم (2) التقييم المركب لمصرف الجمهورية

المؤشرات	متوسط النسب	التقييم	التصنيف
السيولة	52.19	2	جيد
الربحية	4.94	1	قوي

يتضح من رقم الجدول (2) أن مصرف الجمهورية جيد من حيث السيولة, و قوى من حيث الربحية, ومن الجدول يتضح أن متوسط درجة التصنيف الكلي هي 2/3 = 1.5 وهذا مؤشر يضعه في خانة القوى.

قياس السيولة لمصرف الوحدة

1- نسبة السيولة = $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الخصوم السائلة}}$

سنة 2016 = 42.33%

سنة 2017 = 41.50%

سنة 2018 = 41.91%

المتوسط = $\frac{41.91+41.50+42.33}{3}$ = 41.913

2- نسبة الأصول السائلة إلى مجمل الأصول = $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{مجمل الأصول}}$

سنة 2016 = 33.64%

سنة 2017 = 33.79%

سنة 2018 = 33.35%

المتوسط = $\frac{33.35+33.79+33.64}{3}$ = 33.593

قياس الربحية لمصرف الوحدة

1- معدل العائد على الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$

سنة 2016 = 0.64%

سنة 2017 = 0.67%

سنة 2018 = 0.69%

المتوسط = $\frac{0.69+0.67+0.64}{3}$ = 0.666

2- معدل العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$

سنة 2016 = 8.82%

سنة 2017 = 9.02%

سنة 2018 = 9.21%

المتوسط = $\frac{9.21+9.02+8.82}{3}$ = 9.016

الجدول رقم (3) التقييم المركب لمصرف الوحدة

المؤشرات	متوسط النسب	التقييم	التصنيف
السيولة	37.75	مقبول	3
الربحية	5.17	قوى	1

يتضح من الجدول رقم (3) أن مصرف الوحدة يعاني من ضعف في ناحية السيولة ولكن قوى من ناحية الربحية, ومن الجدول يتضح إن متوسط التصنيف الكلي للمصرف هي: 3+1 =2/4= 2 وهذا مؤشر يضعه في خانة الجيد وفق تصنيف جميع مكونات نظامcamels.

الجدول الخاص بمتغيرات الدراسة لكل المصارف مجتمعة

جدول رقم (4) التقييم المركب للمصارف من حيث السيولة

المصرف	نسبة الأصول السائلة إلى مجمل الأصول	نسبة السيولة النقدية	متوسط النسب	التقييم	التصنيف
مصرف الوحدة	%33.59	%41.91	%37.75	4	ضعيف
مصرف التجاري الوطني	%24.1	%36.7	%31.62	5	حرج
مصرف الجمهورية	%37.1	%67.29	%52.1	1	قوى

من الجدول يتضح معاناة مصرف الوحدة ومصرف التجاري الوطني, مما يتطلب مساعدة المصرف المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجات الحالية من السيولة, وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين, في حين تحصل مصرف الجمهورية على درجة جيدة ولكن المصرف يشهد نقاط ضعف واحدة أو أكثر من تلك العوامل ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق إطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية, فعلى سبيل المثال: قد يلبي المصرف احتياجاته من السيولة ولكن تنقصه الخبرة الإدارية المناسبة أو التخطيط والرقابة والإشراف الفعال للعمليات, أو قد يشهد المصرف مشكلات في السيولة وقد تتخذ الإدارة رد فعل مناسب, لكن قد تفشل في اتخاذ الخطوات الضرورية في منع تكرار تلك المشكلات, أو قد تغفل الإدارة أو تتناول بشك غير مناسب الاتجاهات السلبية, ومن الجدول يتضح أن درجة التصنيف الكلي للمصارف هي: 5+5+3/2=4 وهو مؤشر على ضعف التصنيف للمصارف مجتمعة.

الجدول الخاص بمتغيرات الدراسة لكل المصارف مجتمعة

جدول رقم (5) التقييم المركب للمصارف من حيث الربحية

المصرف	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الأصول	متوسط النسبة	التقييم	التصنيف
مصرف الوحدة	%9.01	%0.67	%4.84	5	حرج
مصرف التجاري الوطني	%14.24	%0.67	%7.45	5	حرج
مصرف الجمهورية	%9.46	%0.42	%4.88	5	جيد

من الجدول يتضح أن كلا من مصرف الوحدة ومصرف التجاري الوطني, تعاني من خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية, حيث أنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تتسبب بالإعسار الوشيك, كما احتل مصرف الجمهورية درجة جيدة حيث يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الاحتياطيات الازمة, ويوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة, إلا أن المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية, مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية, كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية كما يتضح أن متوسط درجة التصنيف الكلي للمصارف هي : 5+5+3/2=4 مما يعني معاناة جل المصارف عند اخذ متوسطها مجتمعة.

نتائج الدراسة :-

1-فيما يتعلق بعنصر الربحية وباستخدام نسب (معدل العائد على الملكية – معدل العائد على الأصول) تظهر نتائج الجدول (4) أن المصارف (الوحدة – التجاري الوطني) وقعت في المستوى الخامس أي في المنطقة الحرجة, فيما حل مصرف الجمهورية في المستوى الثاني, وهذا يجعله يتمتع بدرجة جيدة من الربحية.

2-عنصر السيولة مقاسا بالنسب (نسبة الأصول السائلة إلى مجمل الأصول – نسبة السيولة) جاءت النتائج في الجدول (5) على النحو التالي بالنسبة للمصارف (الوحدة – التجاري الوطني) في التصنيف الخامس والذي يعني درجة عالية من الضعف من ناحية السيولة وهذا مؤشر خطير على عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الآجال القصيرة على وجه التحديد, في حين وقع مصرف الجمهورية في المستوى الثاني وهذا مؤشر على تمتعه بقدر جيد من السيولة والقدرة على الإيفاء بالالتزامات تجاه الاخرين.

3-مصرف الوحدة: تظهر النتائج في الجدول رقم (3) بآن المصرف قوى في عنصر (الربحية), فيما يعاني من ضعف شديد في عنصر (السيولة).

4-مصرف الجمهورية: تظهر النتائج في الجدول رقم (2) بأن المصرف قوى في عنصر (الربحية) وبدرجة أقل في عنصر السيولة.

5- المصرف التجاري الوطني: تظهر النتائج في الجدول رقم (1) بأن المصرف قوى في عنصر (الربحية) فيما يعاني من ضعف شديد فى عنصر (السيولة).

توصيات الدراسة :-

1- نوصي باستمرار المصارف محل الدراسة في المحافظة على هذا المستوى من الأداء.

2- نوصي الباحثون بالبحث عن أساليب أخرى لتقييم الأداء واستخدام باقي النسب المالية لبيان الصحة المالية للمصارف من جميع النواحي.

3- توصي الدراسة بالاعتماد على نظام تحليل النسب المالية كنظام فعال لتقييم الأداء المالي لدى جميع المصارف لتحقيقه غاية مهمة إلا وهي الكشف المبكر عن نقاط الضعف التي يمكن تفاديها في الوقت المناسب باتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية.

4- كما توصي الدراسة بإجراء المزيد من البحوث في استخدامات نظم الإنذار المبكر لما لها من أهمية في الكشف عن أنسب النظم والمعايير الواجب استخدامها من قبل المنظمات الليبية للمساهمة في إيجاد الحلول والنصائح التى تساعد المنظمات في تحقيق أهدافها وأحدات التنمية المنشودة

5- توصي الدراسة بالاهتمام وتعزيز دور إدارة المخاطر في المصارف الليبية وتدريب عناصرها بشكل يقلل من شدة المخاطر التي قد تعترضها أثناء أداءها لأعمالها.

6- نوصي جميع المصارف بزيادة الاهتمام بالأصول من خلال الاستخدام الكفء لهذه الأصول بما يحقق جودتها وتحقيق كفاءة الاستخدام, أصف إلى ذلك الاهتمام بالسيولة لديها بشكل يضمن عدم التعرض لحالات العسر المالي, وفقدان ثقة العملاء من حيث القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

المراجع:

1- أحمد بلقاسم تواتي،(2021). تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة باستخدام معايير التقييم الدولية، مجلة الجامعي النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، طرابلس- ليبيا.

2- سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد سعيد،(2007). تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار،مجلة تنمية الرافدين، 85 (29).

3- صالح عبدالرحيم عمر بوحليمة،(2020- 2021). أطروحة دكتوراه في مجال علوم التصرف (مالية) بعنوان : تأثير متغيرات البيئة المالية والإدارية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية باستخدام نموذجCAMELS، جامعة صفاقس كلية العلوم الاقتصادية والتصرف.

4- قروش عيسى، فضيلي سمية، عز الدين عبد الرؤوف،(2021). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية – دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2015- 2019، المجلد: 41.

5- محمد الهادي سالم مادي،(2020). تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية دراسة مقارنة بين المصارف العامة والخاصة في مدينة بنغازي، المجلة العلمية للجامعة المفتوحة – بنغازي، المجلد الأول، العدد الثاني.

6- فاخر مفتاح بوفرنة" وإيهاب حمزة المسماري" وادهم عبد المولى البرغثي،(2018). تقييم الأداء المصرفي: دراسة عملية عن المصارف التجارية الليبية، مجلة جامعة بنغازي العلمية ,مجلد 31 (2).

7- فتيحة حجاج،(2013 -2014). تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي، مذكرة ماستر، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

8- عائشة بغالي،(2016). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية عين تموشنت 2334(2013-2014-2015)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس المهني التخصص : محاسبة و مالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة معهد التكنولوجيا قسم المناجمنت.

9- مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات، النسب المالية، www.mdrscenter.com

10- القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف والمعدل بالقانون رقم(46) لسنة 2012م.

11- مصطفى رشدي شيحة،(1985). الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت.

12- زياد رمضان،(1997). إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.